مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (38) العدد (1) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016

أهمية المشاركة الشعبية في التنمية الريفية المتكاملة في تجارب دول متقدمة ونامية

الدكتور محمد زياد الملا*
الدكتور عبيدة البريدي**
طريف أحمد الجيوش***

(تاريخ الإيداع 1 / 3 / 2015. قُبِل للنشر في 25/ 2 / 2016)

□ ملخّص □

إن الكثير من مشكلات مجتمعاتنا المحلية (الريفية والحضرية) لن تحل إلا إذا شارك أبناء تلك المجتمعات في التخطيط لحلها حيث أنهم أعلم من غيرهم بواقع مجتمعاتهم بسبب المعايشة اليومية لتلك المشكلات فمن هنا جاء هدف البحث لإثارة اهتمام أفراد المجتمع الريفي بأهمية مشاركتهم في برامج التخطيط والتنمية لمجتمعاتهم ولتسليط الضوء أمام المخططين لبرامج التنمية الريفية على دور المشاركة الشعبية في هذه التنمية كونها متطلب رئيسي من متطلباتها وعلى مبادئ وسياسات هذه المشاركة بهدف العمل على تفعيل دورها لإنجاح التنمية الريفية.

جاءت نتائج البحث لتبين أن المشاركة الشعبية هي إحدى وسائل زيادة كفاءة البيئة الاجتماعية وهي إحدى طرق بناء المجتمع الريفي حيث يستطيع السكان عن طريقها تحديد مشاكلهم والتعامل معها وذلك بالمشاركة في اتخاذ القرارات أثناء عملية التخطيط والبناء والإدارة للمشروعات وكذلك استثمار الإمكانات الأهلية المحلية (المالية والبشرية) مما يخفف الأعباء الملقاة على كاهل الدولة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية المتكاملة – علم الاجتماع الريفي– الاقتصاد الريفي –المشاركة الشعبية المحلية.

* أستاذ ، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، سورية
** مدرس ، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، سورية
*** طالب دراسات عليا، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (38) العدد (1) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016

The important of public participation in the Integrated Rural Development The experiences of Advanced and developing countries

Dr. Mhmd. Ziad al-Malla*
Dr. Obaida al-Bareedy**
Arch. Tareef al-Jayoush ***

(Received 1 / 3 / 2015. Accepted 25 / 5 / 2016)

□ ABSTRACT □

Many of the our communities problems (urban and rural) will not be solved unless the citizens of these communities participate in planning to solve them, because they have the most knowledge about their communities because of their daily contact with these problems. Research target starts here to excite the attention of local community citizens to the importance of their participation in the planning and development programs of their communities, and highlight the role of neighbourhoods committees of local community participation for the planners of development programs, and the role of these committees in order to work out how to activate their role to be used in the development of the local community participation process.

Then the search results come to show that the local community participation is one of tools that increase the social environment efficiency, and one of the ways that build the community which helps people to identify their problems and deal with them by the participating in the decision-making during the process of planning, construction, management of projects and investment of the local civil abilities (financial and human) in order to decrease the state burdens

Key words: Integrated Rural Development - Rural Sociology - Rural Economy - local people's participation.

* **Professor, Department of Planning and Environment, Faculty of Architecture, Damascus University**
** **Tutor, Department of Planning and Environment, Faculty of Architecture, Damascus University**
*** **Master Student, Department of Planning and Environment, Faculty of Architecture, Damascus University**

مقدمة:

يعد التقدم الثقافي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع ذو درجة كبيرة من الأهمية ليس فيما يتعلق فقط بحجم المشاركة في تنمية هذا المجتمع بل وفي نوعية المشاركة واتجاهها فكلما ارتفعت نسبة الوعي وامتدت المشاركة إلى مفردات ومجالات أكثر كانت المشاركة أكبر وأكثر فاعلية، فالمشاركة الشعبية هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف وهذا يعني مسؤولية الأفراد والجماعات في المساهمة في تنمية مجتمعاتهم وبالمقابل مسؤولية المجتمع في إشباع احتياجات أفراده.

- **الإشكالية البحثية:**

غياب المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ العملية التنموية الشاملة، فتنمية المجتمع الريفي التي يخططها أشخاص خارج هذا المجتمع وتتطلب فقط العمل المجاني من المجتمع المحلي الريفي لا يحتمل أن تقبلها المجتمعات الريفية ككل. وقد أدى ذلك إلى العديد من المظاهر السلبية منها: – عدم شمولية الحلول المقترحة من الخبراء المستوردين نتيجة صعوبة تحديد المشكلات التي تواجه حياة السكان وبالتالي قصور في رسم السياسات التنموية – غياب التعاون والتنسيق بين الأطراف التي ترتبط بالعملية التخطيطية – رفع التكاليف الضرورية للبدء بالخطوات العملية في إعداد الخطط التنموية – عدم قبول أي قرارات من قبل السكان ورفضهم للتغيير– زيادة الفوارق الطبقية الاجتماعية والاقتصادية. وعليه نجد أن كثير من مشكلاتنا الريفية لن تحل وإن استدعينا خبراء من كل مكان ما لم يشارك السكان في التخطيط والقرار، فهم أدرى من الخبراء بواقعهم.

أهمية البحث وأهدافه:

تعزيز مفهوم المشاركة الشعبية وضرورة إدراجه ضمن خطط التنمية من خلال:

– تحفيز الأفراد للمشاركة في البرامج التنموية وتطوير المجتمع الريفي بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة.

– تزويد المسؤولين والقائمين على برامج التنمية الريفية بأهمية تفعيل دور المشاركة الشعبية في التنمية الريفية.

– تسليط الضوء على واقع وصور المشاركة الشعبية وذلك بهدف العمل على تفعيل دور هذه المشاركة وأهميتها واستخدامها لنجاح التنمية الريفية..

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن لعدة دراسات مرجعية ذات صلة بموضوع البحث، وقام بتحليل البيانات للتوصل إلى النتائج والتوصيات المقترحة.

يتكون البحث من إطارين: إطار نظري: يوضح التنمية الريفية المتكاملة ومفاهيمها وأهدافها ومتطلباتها ودورها في عملية تنمية المجتمع. إطار عملي تحليلي: ويشمل عرض تجارب عالمية وتحليلها والاطلاع على سياساتها التنموية وبرامجها وسبل التمويل المالي لها بالإضافة لدور المشاركة الشعبية في هذه التنمية.

النتائج والمناقشة:

بعد توضيح مفاهيم المشاركة الشعبية، ومتطلباتها تم الاستفادة من التجارب العالمية والتي استطاعت تحقيق الكثير بمجال المشاركة الشعبية في التنمية الريفية من خلال تحليل مقارن بينها من حيث الاستراتيجات المتبعة لديها، فكانت النتائج المستنبطة كالآتي: – إيجاد سبل التمويل المتنوعة والممكنة في سورية – إمكانية تحديد أسلوب المشاركة المناسب والممكن استخدامه في سورية (نظام الصفقة المتكاملة) – تحديد المتطلبات والاشتراطات التي تمكّن الحكومة من ضمان استمرار تفعيل دور المشاركة على الوجه المطلوب من خلال: (إعادة هيكلة الإيرادات العامة للدولة/ توفير الجو الملائم للمشاركة الشعبية/ إعادة النظر في القوانين السورية الناظمة لعملية المشاركة/ تفعيل دور السلطات المحلية وإنشاء قنوات إتصال مع المواطنين .....)

- **حدود البحث:**

يتحدد البحث بدراسة المشاركة الشعبية كوسيلة ومتطلب أساسي من متطلبات التنمية الريفية المتكاملة من خلال بعد مكاني عالمي وعربي – عالمي: التجربة الأمريكية وهي دولة متقدمة ورائدة في هذا المجال، وعربي: التجربة المصرية وهي دولة نامية عربية تتشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية نوعا ما مع الظروف السورية– بحيث يستفاد من تاريخ التجربتين في المشاركة الشعبية منذ أواخر القرن العشرين إلى يومنا الحالي للمساهمة في تفعيلها من الناحية العملية بحسب الظروف والاشتراطات المحلية في المرحلة الحالية.

- **الإطار النظري للبحث:**

1. نشأة التنمية الريفية المتكاملة وتعريفها:

أكد المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية المنعقد في روما من 20–12 يوليو 1979م أن جهود التنمية السالفة قد فشلت في تحسين ظروف وأسلوب الحياة في المجتمعات النامية التي يعيش أغلب سكانها في المناطق الريفية وقد أثبتت تجارب الحكومات المختلفة أن الحلول الفردية لأي مشكلة في معزل عن المشاكل الأخرى قد تؤدي إلى ترك المشكلة المستهدفة بدون حل أو تفاقم المشكلة وزيادة أثرها على المشاكل الأخرى. [1] فقد أدى ذلك كله إلى اتساع في الفجوة بين طبقة الأغنياء والمجموعة الكبيرة من فقراء الريف. و**من هنا بدأت تدرك حكومات كثير من الدول بأهمية التنمية الريفية المتكاملة نتيجة لظروف معينة أدت إلى وجوب توجيه اهتمام خاص إلى الريف وسكانه ومنها:** [2]

– تبين أن المدن تستأثر باهتمام أكبر من البرامج والمشروعات الأمر الذي أسرع في تقدمها عن المناطق الريفية.

– تكلفة تقديم الخدمات بالنسبة للفرد أقل بكثير لسكان المدينة عن تكلفة تقديم نفس الخدمة لسكان الريف.

– إن تنوع النشاط الاقتصادي المتوفر في المدينة يجعل قاعدتها الاقتصادية أقدر على تحمل تكاليف المشروعات والبرامج كما أن توفر أصحاب التخصصات الفنية بها ييسر إقامة هذه المشروعات والبرامج.

– تزايد الفجوة بين التيسيرات والإمكانات المعيشية في المدن والريف أدى إلى ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية التي تسببت في حرمان الإنتاج الزراعي الريفي من الكثير من قواه العاملة إضافة لخلق الكثير من المشكلات في المدن.

– تتميز المجتمعات الريفية، بعلاقات اجتماعية وثيقة، حيث يمكن الاستفادة من هذه الطاقة الكامنة من خلال إطلاقها بالقيادة السليمة وجذبها إلى الاهتمام بمجتمعاتها المحلية والمشاركة الحقيقية في الحلول الذاتية لمشكلاتها.

فلذلك جاءت الدعوة لإعطاء اهتمام خاص لتنمية الريف حتى لا تنسى في إطار التنمية أو تأخذ دوراً متأخراً في اهتمامات المخططين والتنفيذيين

- **تعريف التنمية الريفية المتكاملة :**[2] عملية تنمية **شاملة** للجزء الريفي من المجتمع من خلال إستراتيجية التنمية القومية عن طريق التغيرات التي تتمثل في العناصر المتكاملة الآتية:
- النمو في الإنتاج الزراعي والتوسع في فرص الاستخدام في كل من الزراعة والصناعات المتصلة بها في الريف.
- الاستثمار في تحسين الموارد البشرية مع توزيع أعدل للدخل لصالح المجموعات الريفية الفقيرة.
- الاشتراك الفعال لسكان الريف على المستوى المحلي في عمليات اتخاذ القرارات، والاعتماد على النفس أكثر من الاعتماد على موظفي الدولة.

2. التنمية الريفية المتكاملة ... الأهداف والمتطلبات الأساسية للتطبيق:

2-1- أهداف التنمية الريفية المتكاملة:

تهدف التنمية الريفية المتكاملة إلى:[3] – زيادة الإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشة.

- استخدام أمثل للموارد الطبيعية و البشرية في الريف.
- إشراك سكان الريف في تحديد احتياجاتهم و مشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة له.
- توفير وخلق فرص عمل جديدة من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية.
- الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية.
- توجيه المناهج الدراسية والإعلامية وكذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف.

2- 2- المتطلبات الأساسية لتنفيذ التنمية الريفية المتكاملة:

تشترك التنمية الريفية المتكاملة في بلدان العالم بأولوية تحقيق متطلبات رئيسية (pre-requisites) وهي:[4]

- بنيان إداري متين: يتضمن إيجاد كادر إداري منظم مؤسس على ركائز قوية تضم المؤسسات الحكومية والشعبية، ويقوم بتوجيه التنمية الريفية في كافة المستويات التخطيطية، المحلية والإقليمية والقومية.
- تضييق الفجوة بين الريف والحضر: عن طريق إعطاء الأولوية لمشاريع التنمية الريفية في الخطط القومية.
- الابتعاد عن المركزية السلبية: خلق قنوات تنسيق، وصلاحية القرارات بين الحكومية المركزية والمستوى المحلي.
- تفعيل دور المشاركة الشعبية: إقحام جميع الإمكانات الشعبية في دفع عجلة التنمية الريفية نحو الأمام.
- تكاتف العمل الجماعي: تتضافر الجهود الجماعية المنظمة في توجيه التنمية، وإشراكها في المراحل التخطيطية.
- تدريب كادر فريق العمل التنموي: إكساب الأفراد المهارات اللازمة من خلال تدريبهم وتأهيلهم.
- التعاون الدولي: إحداث اتفاقيات بين الدول لحماية حقوق المزارعين، ولتقديم قروض لهم لتنمية الريفية.
- الدعم المالي: توفير الإمكانات المادية للريف، سواء من الحكومة أو من الهيئات التمويلية.

3.المشاركة الشعبية – المفاهيم والأبعاد والسياسات:

3-1 تعاريف للمشاركة الشعبية:

يعرف (**Henry Senoff**) المشاركة بأنها:[14] هي مشاركة المجتمع المحلي في عمليات التصميم التخطيط من خلال مبدأ العمارة الاجتماعية "Social architecture" كأداة لتطوير البيئة المبنية والحياة الاجتماعية ضمنها.

تعريف الأمم المتحدة 1991:[15] المشاركة هي الاندماج التطوعي للناس في اتخاذ و تنفيذ كل القرارات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حياتهم أي تمكين الرجال والنساء في المجتمع نفسه من تقرير نوعية ودرجة واتجاه التغير الذي يحتاجونه والذي يريدونه، والذي يعتبر مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية.

ويعرفها آخر بأنها :[5] "العملية التي يتم من خلالها زيادة تأثير أصحاب الشأن، أي أفراد المجتمع المحلي(الريفي) بحيث يشاركون في وضع السياسات وتحديد الألويات وتوزيع الإمكانيات المحلية من أجل المصلحة العامة".

3-2 المفاهيم الرئيسية للمشاركة الشعبية:

تتمثل المفاهيم الرئيسية للمشاركة الشعبية في:

3-2-1- مستويات المشاركة:

المقصود بمستويات المشاركة هو نوعية المشاركة ودرجة ملائمتها مع العملية الإنمائية وتتداخل هذه الدرجات وتختلط وبالتالي يصبح موضوع تحديد نوعية المشاركة، ودرجاتها ومواصفات كل درجة أمر في غاية الصعوبة [6] وقد صنف الباحثون درجات ونوعية المشاركة إلى:

أ ـ **تصنيف شيري أرنستين (Sherry Arnstein) عام 1969م:**[16]

افترضت سلم من 8 درجات لمشاركة المواطنين مبنى على أساس مدى القوة أو التحكم، كل درجة سلم تعادل مدى معين من قوة المستعمل في تحديد الخطة أو البرنامج، وكلما صعد الشخص لأعلى السلم فهناك قوة أكثر تعطى للمستعمل. انظر الشكل رقم (1) وفي هذا السلم تتفاوت القوة ما بين التحكم الكامل للمواطنين وذلك في قمة السلم، وتعني إعطاء المستعمل المسؤولية لاتخاذ القرارات التي من خلالها يقوم المشاركون بتمكين المتخصصين من فهم أفضل للمستعملين الذين سوف يخدمونهم. وفي أسفل السلم نجد أشكال عدم المشاركة والتي فيها يتدخل المستعمل وخاصة الأشخاص العاديين في البرنامج بدون أي تأثير على قرارات المتخصصين، حيث الهدف من ادخال المستعملين هو إعطاء الناس الإحساس بالرغبة في تنفيذ المشروع

شكل رقم(1) يوضح درجات المشاركة عند Arnstein

المصدر: Shabaka, Sh.: ph.D.,1991

ب/ تصنيف أقترحه بيكر (Becker) 1977 م:

اقترح بيكر تقسيم درجات المشاركة إلى خمسة درجات:

ـ **وضع المحددات والأهداف (Creation of Parameters & Opjectives)**: المستعمل في هذه الدرجة هو صانع القرار ومنفذه في التخطيط، التصميم، الإنشاء، الإدارات وهنا الاستقلال الكامل ناتج عن التحكم الكامل، ونجد هذا النوع في العمارة الريفية.

ـ **التخطيط الذاتي (Self Planning)**: وفيه يساعد الخبراء المستعملين لاختيار التصميمات بوضع بدائلها ومراعاة المحددات الموضوعة.

ـ **الاختيار (Choice)**: يختار المستعمل هنا بين حلول موضوعة مسبقاً من المصمم والمشاركة هنا محددة بالاختيار بين تلك الحلول فقط ووجود عدد كاف من الاختيارات واحتمالات التمويل له دوراً هاماً في إثراء المشاركة.

ـ **التغذية المرتدة للمعلومات (Feedback)**: المستعملون هنا ليس لهم سيطرة مباشرة على القرارات التي تقلق بيئتهم ولكن مشاركتهم تكون في صورة إعطاء معلومات وبيانات هامة للمتخصصين بخصوص احتياجاتهم وطموحاتهم، ويقيم الخبراء تلك المعلومات ثم يقرون ما يرونه مناسباً ويستبعدون الآراء الأخرى.

ـ **انعدام المشاركة (Nonparticipation)**: المتخصصون هنا هم الذين يقرون ما يرونه مناسباً للعملاء والمستعمل ليس له أي سلطة على القرار المتخذ (خضوع كامل).

ج/ تصنيف الأمم المتحدة 1989م:

وقد صنفت الأمم المتحدة درجات المشاركة الشعبية ضمن ثلاث نماذج وهي:

– **نموذج المشاركة (Participation Model)**: وفيه يتم اشتراك الأهالي بدرجة كبيرة في عمليتي التخطيط والتنفيذ، فالوصول إلى القرارات يتم بالمناقشة بين الأهالي والمتخصصين فيعكس درجة عالية من المشاركة والشكل رقم (2) فيه الخط الواصل بين المتخصصين والسكان يشير إلى أن عملية اتخاذ القرار يشارك فيها الاثنين معاً.

ـ **نموذج التشاور (Consulting Model)**: وفيه يقوم الأهالي بالمشاركة في اتخاذ القرارات ولكن بدرجة متفاوتة فأحياناً يقوم المتخصصون بالوصول إلى القرارات بالتشاور مع الأهالي وأحياناً يتم عرض المشاريع على الأهالي للتعليق عليها ثم يقوم المتخصصون باتخاذ القرارات ولكن ليس بالضرورة تبعاً لتعليقات الأهالي أو رغباتهم.

ـ **نموذج الإرسال (Transmittal Model)**: يضع المتخصصون مخططاتهم التي توافق عليها السلطات المحلية ثم يقوم العاملون بالمجتمع بإخبار الأهالي بالمخططات الموضوعة وكيفية تنفيذها. وهنا لا يتم تقديم اختيارات السكان، ولا يعكس هذا النموذج أي درجة من درجات المشاركة كما يوضح الشكل رقم (2)

شكل رقم(2) يوضح النماذج الثلاثة التي وضعتها الأمم المتحدة لتصنيف درجات المشاركة.

المصدر: Habitat : " Leadership", Nairibi, 1989

د / تصنيف (Uproff And Cohen) للمشاركة الشعبية الريفية:[17]

تم تصنيف المشاركة هنا إلى مشاركة في اتخاذ القرارات وفي المنفعة وفي التنفيذ وفي التقييم كما يلي: –

المشاركة في اتخاذ القرارات : ترجع أهمية المشاركة في اتخاذ القرارات وفي تقدير السياسات لتحقيق رضاء المواطنين عن الخدمات الذين يشتركون في اتخاذ القرارات لها. وهناك العديد من القرارات تتخذ في عملية التخطيط، والأنشطة التنموية وبالتالي فمشاركة الأهالي تجعلها أكثر تعبيراً عن احتياجاتهم. وهذه القرارات هي: (قرارات مبدئية وتشمل: تحديد الأهداف سواء مادية أو اجتماعية، تحديد الاحتياجات، المشاكل والامكانيات، المشروع الذي يتم تنفيذه، وتحديد خطته/ قرارات أثناء المشروع: هذه القرارات تتخذ بعد اتخاذ القرارات الأولية/ قرارات عملية) .

ـ **المشاركة في التنفيذ :** وتشمل المشاركة بالموارد البشرية والمادية أو بالعمل في المشروعات أو بالخبرة الفنية، أو المشاركة بالإدارة والتنسيق وذلك يتم عن طريق تدخل الأفراد المحليين ضمن الجهاز الإداري للمشروع مما يفيد التنمية في جعل الأشخاص المحليين أكثر نشاطاً مع توفير قنوات الاتصال بين الجهاز الإداري للمشروع والأهالي.

ـ **المشاركة في المنفعة :** تظهر عندما تشعر الفئات المستهدفة بأهمية المشروع ومدى الحاجة إليه بالإضافة إلى المنفعة المادية والاجتماعية التي ستعود عليهم من أثر هذا المشروع.

ـ **المشاركة في التقييم :** وتشمل تقييم البيئة المبنية بعد شغلها وذلك لمعرفة كيفية أدائها وكيف تحقق الأهداف المحددة وكيف تستجيب لاحتياجات المستعملين.

من خلال استعراض التصنيفات المختلفة لمستويات ودرجات عملية المشاركة يتضح: اختلاف الباحثين حول تصنيف هذه الدرجات، نظراً للتفاوت الواسع بينها من برنامج لأخر، والجدول رقم (1) يوضح نقاط الاختلاف والاتفاق بين هذه التصنيفات. وتوضح المستويات المختلفة لمشاركة المستعملين الاختلافات الكبيرة بين برامج المشاركة، ومن الممكن أن يحوي المشروع أكثر من نوع من أنواع المشاركة المختلفة أو حتى من نفس المرحلة والصفة المشتركة في كل المستويات هي أن المستعملين مسموح لهم بالاشتراك في العملية التصميمية والتنفيذية وكلما اتسع مجال الاختيار والمشاركة كلما شعر المستعمل بالمسؤولية الكاملة عن بيئته الريفية.

وهناك أساليب تسمح بدرجات متفاوتة من المشاركة تتدرج من أساليب التمكين (مساعدة فنية برامج فنية، برامج تمويلية مساعدة) مروراً بأساليب التسهيلات (لقاءات اجتماعية، ورشات عمل قبل التصميم، برامج التغذية المرتدة، وأساليب التأييد) المخطط يوجه مهاراته إلى مساعدة الأفراد على الاتحاد وزيادة فعاليته وتقوية وضعهم في العملية التصميمية والتنفيذية.

جدول رقم (1) يوضح الاتفاق والاختلاف بين التصنيفات لدرجات المشاركة

المصدر الباحث

التصنيف / درجة المشاركة	تصنيف SH.A. 1969	تصنيف COHEN & UPHOFF 1977	تصنيف BECKER 1977	تصنيف UN. 1989
تحكم كامل	•	•	•	•
قوة المفوضين	•			
اتخاذ القرارات	•	•	•	•
الاختيار	•	•	•	
التشاور	•	•	•	•
التنفيذ		•		
المنفعة		•		
التقييم		•		
تغذية بالمعلومة	•	•	•	
انعدام المشاركة	•		•	•
الاسترضاء	•			

3-2-2 أطراف المشاركة الشعبية في التنمية الريفية:

وهم: المستعملون والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية، ويجب ألا ينسى دور المخطط الوسيط فدوره حيوي في تمكين المستعملين داخل مجتمعاتهم. فالتنمية الريفية تقتضي إحداث تغيرات في سلوك الأفراد وعاداتهم وفي تركيب المجتمع الريفي لذلك يجب أن ينبع هذا التغير من الأشخاص، ولا يتحقق ذلك إلا بإشراك الأفراد في تحديد حاجاتهم. وهذا لن يتم إلا بوجود إدارة محلية مرتبطة بهم. وهنا يمكن أن تنقسم أطراف المشاركة من الناحية الإدارية والتنفيذية إلى:[7]

شكل رقم (3) يوضح الأطراف المشاركة في تنمية المجتمع الريفي المصدر: Hollnsleiner , Arctraande, Ph., Salicath, N." Community part in planning implementation on housing programmes

أ ـ السكان المحليين:

وهم القادرون على تحديد احتياجاتهم الأساسية وأولوياتها، ويشاركون في اختيار ممثليهم بالإضافة إلى الاشتراك في المنظمات التطوعية داخل القرية والمسؤولة عن أغلب المشروعات التنموية.

ب ـ القادة المحليين:

وهم: **قادة شعبيين – وقادة مهنيين،** حيث يكون دورهم في عملية الاتصالات ونقل المعلومات لسكان القرية لاستثماراتها للمشاركة في المشروعات والبرامج ولذلك توضع المشروعات التي تخلق جيل من القادة المحليين ذوي الشخصيات القادرة على تنشيط اتخاذ القرارات.

ج– القيادات الحكومية:

(مثل المحافظ، رئيس مجلس المدينة، رئيس المجلس المحلي، رئيس الوحدة المحلية) وتعد نماذج من القيادات في المجتمع وتظهر قدرة الإدارة المحلية الحقيقية في تدعيم طاقات الجماهير لتساعده على تنفيذ مهمته ووضع خطة التنمية موضع التنفيذ.

جدول رقم (2) يوضح مستويات ونوعيات المشاركة في التنمية الريفية

المصدر: كيمونكس: " إدارة التنمية المتكاملة للقرى والتخطيط المحلي،العمراني" الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، القاهرة، م 1995

نوعية المشاركة	المشاركون	درجة المشاركة	الوسائل
دور رقابي	ـ الجهات التنفيذية الأعلى من المستوى المحلي ـ التمثيل الشعبي الرسمي	متوسط	ـ المتابعة الإدارية ـ توجيهات محددة ـ الاعتراض على النتائج
مشاركة فعلية في العملية التخطيطية	ـ التنفيذيون على المستوى المحلي ـ أفراد من التمثيل الشعبي الرسمي و غير الرسمي	عالية	الممارسة الفعلية المستمرة للعملية التخطيطية
مشاركة غير مباشرة في العملية التخطيطية	ـ الدائرة غير المباشرة من التنفيذيين ـ أفراد من التمثيل الشعبي الرسمي وغير الرسمي	متوسط	التفاعل غير المباشر مع العملية التخطيطية (وسيلة غير مباشرة)
متابعة	ـ المجتمع المحلي	متوسط	اللقاءات الشعبية
العلم بالموضوع فقط	ـ المجتمع المحلي	محدودة	وسائل الإعلام

د ـ الجهات الخارجية:

وهم: – المخططون والإستشاريون للجهات المحلية والأهلية المسؤولون عن وضع البرامج التخطيطية اللازمة للتنمية الريفية.

ـالمنظمات غير الحكومية الإقليمية أو العالمية المسؤولة عن تمويل وتنفيذ البرنامج التنموي بمشاركة الأهالي والجمعيات الأهلية. ويوضح الجدول رقم (2)مستويات ونوعيات المشاركة في التنمية الريفية.

3-2-3 توقيت عملية المشاركة في التنمية الريفية: [18]

يمكن تصنيف المشاركة تبعاً لتوقيت حدوثها قبل أو أثناء أو بعد الإنشاء، ويمكن أيضاً لتوقيت المشاركة أن يرتبط بمراحل "**ZEISELS HOUSING CYCLE**" وتبعاً لها يمكن أن تظهر المشاركة عند أي من المراحل الخمسة الآتية:

أ ـ مرحلة إعداد البرنامج: ROGRAMING):

هي مرحلة تعريف المشكلة والأهداف وتحديد المحددات، واتخاذ القرارات الأولية، ويمكن للمستعملين أن يشاركوا في أي أو كل تلك القرارات ويمكنهم المشاركة في تعريف الأهداف للبيئة المخططة والحدود المالية وأنواع التحسينات المطلوبة للمساكن والخدمات ونوعية الحيازة والاحتياجات التي يجب أن توضع في الاعتبار، (المشاركة في هذه المرحلة عادة ما تتم من خلال ممثلين عن المستعملين).

ب ـ التخطيط والتصميم: (PLANNING AND DESIGN):

يتم توليد الأفكار لتحقيق المعايير والأهداف التي تم بالفعل تحديدها في مرحلة إعداد البرنامج وكذلك يتم تطوير التخطيط المادي والتصميم وهنا تتفاوت المشاركة من جانب المستعمل ما بين إبداء الآراء أو التفصيل بين البدائل المشاركة في التصميم لجزء أو لكل البيئة الريفية.

ج ـ مرحلة الإنشاء: (CONSTRUCTION):

وفيها يتم بناء المشروع ويتوقف دور المستعمل في الإنشاء أو إدارة عملية الإنشاء، وفي تنمية الخدمات الريفية تأخذ المشاركة صورة البناء بالجهود الذاتية أو الإدارة الذاتية.

د ـ مرحلة الاستخدام والتعديل: (Use And Adaptation):

يتحرك المستعملون لشغل البيئة المبنية وتقع مهمة الإدارة قيد الاستعمال والصيانة على عاتق المستعملين أو المطورين. ويتم هنا تشجيع المستعملين على التغير أو التعديل، فالمشاركة هنا لا تقتصر على الإدارة والصيانة وإنما تشمل أيضاً التحسين والارتقاء.

ـ مرحلة التقييم: (USE AND ADAPTATION):

تشمل تقييم البيئة المبنية بعد شغلها وذلك لمعرفة كيفية أدائها، وكيف تحقق الأهداف المحددة، وكيف تستجيب لاحتياجات المستعملين. وأن كل مرحلة من المراحل السابقة قد تحتوي المستعملين أو لا تحتويهم في الأنشطة المرتبطة بتلك المرحلة.

ويختلف مستوى ونوع المشاركة تبعاً لكل مرحلة من المراحل السابقة، فعلى سبيل المثال قد يتم استبعاد المستعملين من مرحلة إعداد البرنامج (وهذا أمر شائع في الدول النامية) أو قد يشاركوا في القرارات التخطيطية أو قد يقوموا بالتفضيل بين البدائل في مرحلة التصميم أو قد يشاركوا مباشرة في تصميم وحداتهم السكنية، أو الخدمات الخاصة بهم. أما في مرحلة الإنشاء فقد يكون اشتراكهم من خلال أنشطة البناء الذاتي (**Selef-Built**) أو إدارة الإنشاء.

3-2-4 متطلبات المشاركة الشعبية:

وتعتمد المشاركة الشعبية على متطلبات أهمها:

1 -ارتفاع مستوى وعي الأفراد بأبعاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع وقد يكون هذا الوعي ذاتياً، يسعى الأفراد عن طريق وسائل تكوين الرأي العام والمعرفة إلى تحقيقه وقد يكون وعياً عاماً يتكون من خلال المعلومات والبيانات الصحيحة والمتوفرة بشكل مستمر، أي توفر شبكة معلومات فعالة.

2 -توفر الأطر التي يمكن من خلالها للأفراد أن يعبروا عن آرائهم واعتقاداتهم تجاه ما يستجد في مجتمعهم سواء كانت هذه الأطر رسمية حكومية أو غير حكومية يبتكرها الأفراد لتنظيم حركتهم وتسهيل عملية التعبير عن رأيهم، أي نحو حكم ذاتي للمواطنين، وهو مبدأ متوافق مع الحكم الديمقراطي، ويعاكس المركزية في صنع القرار.

3 -قاعدة تنظيمية: حيث يكون المجتمع بحاجة إلى هيكل تنظيمي مؤلف من مؤسسات أو نقابات، يوفير المناخ العام الملائم، الذي يجب أن يسود في المجتمع بحيث ينظم العلاقات بين الأفراد وبينهم وبين الحكومة.

4 -دعم فني وتقني: وتكمن أهميته في التأكد من المشاركة الكاملة للناس وبمختلف توجهاتهم الفكرية، ويظهر هذا الموضوع جلياً في المجتمعات المحلية التي تكون بحاجة إلى دعم فين وتقني بشكل أكبر. [8] [9]

3-2-5 دور المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية الريفية:

إذ يتمثل بالنواحي الآتية:[10]

- فهي تساعد في تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان وبالتالي تساعد في رسم سياسات الحلول.
- تعمل على زيادة أوجه التعاون والتنسيق بين الأطراف التي ترتبط بالعملية التخطيطية.
- تساهم في خفض التكاليف اللازمة لبدء واستعمال الخطوات الضرورية لإعداد الخطة التنموية.
- تعمل على تقليل الفوارق الطبقية الاجتماعية والاقتصادية.
- قبول القرارات التي تتم بالمشاركة وتهيئة السكان نفسياً لتقبل التغير.
- تعزيز وعي الأفراد بمشكلاتهم والإمكانيات المتوفرة وذلك لإيجاد حلول للتغلب على هذه المشكلات.

4- خلاصة الدراسة النظرية:

- التنمية الريفية عملية متكاملة، شاملة، ومتوازنة بين جميع قطاعات التنمية، ولا تعتمد على قطاع دون الاخر بل تتفاعل تلك القطاعات بما يحقق احتياجات المجتمع الريفي.
- التنمية الريفية لا تعتمد على مركزية القرارات ولكنها تعتمد على تنمية الريف لذاته إذ يجب أن تبدأ من داخله معتمدةً على موارده ودوافعه وحركة التطور فيه؛ فمن هنا تأتي أهمية تثقيف مجتمعاتنا بثقافة التشارك والتطوع.
- تختلف إدارة التنمية الريفية عن إدارة أي نشاط آخر لأنها وبحكم ارتباطها بالبيئة تتطلب معيشة هذه البيئة موضوع التنمية، والإلمام بواقعها وإمكانياتها، ولذلك فإن فشل كثير من المشروعات التي تخطط مركزياً، إنما يرجع أساساً إلى أن تخطيط هذه المشروعات قد تم خارج إقليم هذه المشروعات.
- يؤدي عدم الاهتمام بعملية المشاركة الشعبية بالإضافة إلى اعتماد الأهالي على المساعدات والمعونات الحكومية من منح وسلف إلى إضعاف الدافع لديهم للاعتماد على أنفسهم وعلى مواردهم المحلية.
- تتمثل الأهمية الكبيرة لعملية المشاركة في أنها تعد بمثابة نقطة ارتكاز أساسية ومتطلب أساسي في عملية التنمية الريفية ولا يمكن تجاهلها، فهي تحقق الاستفادة من الجهود والإمكانيات الأهلية بما يخفف الأعباء على الحكومة كما أنها تعالج السلبية التي يعاني منها العديد من المجتمعات الريفية.
- للحكومة المحلية دور فعال في زيادة فعالية الأطراف المشاركة في التنمية وذلك بإشراك المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع والمواطنين مع الحكومة في اتخاذ القرارات وكذلك تحديد الأدوار لكل منهما.

- هناك اختلاف بين الباحثين حول تصنيف مستويات ودرجات المشاركة الشعبية، حيث تختلف مستويات المشاركة الشعبية بحسب درجة تأثير السكان المرتبطة بدرجة الوعي والأطر التشريعية والقانونية والثقافة المحلية.
- المشاركة عملية تعليمية يستطيع عن طريقها السكان تحديد مشاكلهم والتعامل معها بفاعلية وذلك بالمشاركة في اتخاذ القرارات أثناء عملية التخطيط والبناء والإدارة والصيانة للمشروعات .
- للمشاركة الشعبية في التنمية الريفية متطلبات أساسية منها شبكة معلومات فعالة تؤدي إلى ارتفاع مستوى وعي المواطنين بأحوال مجتمعهم وكذلك وجود قاعدة تنظيمية تؤمن الهيكلية التنظيمية والمناخ المناسب لتنظيم العلاقات وتوفر الأطر التي من خلالها تمارس المشاركة السليمة.

5 -تجارب عالمية في التنمية الريفية:

5-1 التجربة المصرية:

5-1-1"شروق" البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة:[11]

ولد برنامج شروق للتنمية الريفية عام 1994، وتبنى هدفاً استراتيجياً، يتمثل في إحداث تقدم ملحوظ ومستمر في المجالات الاقتصادية والبيئية والبشرية في حياة القرويين، والارتقاء بمستوى مشاركتهم في تنمية مجتمعهم القروي عن طريق ضبط معدلات النمو السكاني وتنويع مصادر الدخل المحلي، وإحراز التكامل بين الجهود الحكومية والشعبية. وقد رسمت إستراتيجية شروق بما ينسجم مع خطط الدولة الخمسية حتى عام 2017 م. وقد قام جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، بوضع خطط وبدائل أمام صانعي القرار في الخطة الخمسية (2002– 2007) وذلك من خلال واقع القرية واشتركت في صياغته الوحدات المحلية القروية والمجلس المحلي والمنظمات الأهلية وغيرها واشتملت هذه البدائل على قيام مشاريع جديدة تغطي المناطق الريفية المحرومة خدمياً، ومشاريع إحلال وتجديد تضمن استمرارية المشاريع المنفذة سابقاً. وتختلف هذه البدائل كما هو مبين بالجدول رقم (3):

جدول رقم (3) يبين بدائل المشاريع الجديدة التي تغطي الريف المحروم خدمياً / المصدر: الباحث بتصرف

البديل الأول: بتكلفة إجمالية 13,3 مليار جنيه، وبهدف تصل فيه نسب الخدمات للقرى المصرية عام 2007 كالآتي : 100% من القرى بخدمات (كهرباء – مياه الشرب – تعليم ابتدائي و إعدادي) – 90% من القرى بخدمات صحية – 85% من القرى بخدمات البريد والشباب ورصف مداخل القرى – 60% من القرى بخدمات الطفولة – 55% من القرى خدمات التعليم الثانوي – 45% من القرى بخدمات النظافة – 35% من القرى بخدمات المعلومات والمجمعات الإدارية – 25% من القرى بالخدمات الاجتماعية والبيطرية والإطفاء والمرأة – 15% من القرى بخدمات الصرف الصحي والمجال الثقافي .
البديل الثاني: بتكلفة إجمالية 30,2 مليار جنيه، وبهدف تصل فيه نسب الخدمات للقرى المصرية عام 2007 كالتالي: 100% من القرى بخدمات (كهرباء– مياه الشرب– تعليم ابتدائي وإعدادي– البريد– رصف المداخل)– 95% من القرى بخدمات الصحة والشباب – 75% من القرى بخدمات النظافة والطفولة– 65% من القرى بخدمات التعليم الثانوي والمعلومات – 50% من القرى بالخدمات الاجتماعية والإطفاء والمرأة والمجمعات الإدارية– 40% من القرى بخدمات تغطية المجاري المائية– 30% من القرى بخدمات الصرف الصحي والخدمات الثقافية والبيطرية .

البديل الثالث: بتكلفة إجمالية 50,1 مليار جنيه، وبهدف تصل فيه نسب الخدمات للقرى المصرية عام 2007 كالتالي: 100% من القرى بخدمات (كهرباء– مياه الشرب– تعليم ابتدائي وإعدادي– البريد– رصف المداخل– الصحة والشباب – النظافة–الطفولة) – 80% من القرى بخدمات المعلومات – 75% من القرى بخدمات تغطية المجاري المائية والإطفاء والمرأة والتعليم الثانوي والمجمعات الإدارية والخدمات الاجتماعية– 50% من القرى بخدمات الصرف الصحي والخدمات الثقافية والبيطرية.

يلاحظ اختلاف كل بديل في أولوية ونسب الخدمات التي يجب توفيرها في القرى المصرية ككل، مع الانتباه إلى أن خدمات الصرف الصحي تأخذ النصيب الأقل من ميزانية كل بديل حيث تأخذ حوالي 15% من ميزانية البديل الأول و 30% من البديل الثاني وحوالي 50% من البديل الثالث. وهذا ما تعاني منه القرية المصرية في عدم توفر شبكة صرف صحي واعتماد القرية على الطرق القديمة غير الصحية في التخلص من المخلفات الأدمية والحيوانية (البيوغاز). وإن هذا التخصص الآنف ذكره من الاستثمارات العامة لكل وحدة قروية من شأنه أن يضيق الفجوة التنموية بين الريف والحضر. وعلى الرغم من ذلك فلم تنفذ تلك البدائل بالشكل المطلوب حيث بلغ عدد المباني السكنية الريفية المتصلة بمياه الشرب من الشبكات العامة حوالي 3 مليون مبنى، تمثل 45 % من إجمالي المباني بالريف، ولا تزيد أعداد المباني المتصلة بشبكات الصرف الصحي عن 631 ألف مبنى تمثل حوالي 10 % فقط من إجمالي المباني، وبلغت أعداد المباني المتصلة بشبكة الكهرباء 5,1 مليون مبنى تمثل 79 % من إجمالي المباني بالريف المصري تبعاً لتعداد 2007. كما تشير الإحصاءات أن حوالي 40 % من الطرق بالقرية ما زالت ترابية، والطرق داخل القرية غير ممهدة ولا يسمح أغلبها بالمرور الآلي عليها. ويعود ذلك لضعف ميزانية الدولة ولذلك اعتمد برنامج شروق على المشاركة الشعبية كركيزة أساسية للتنمية فكان لها الدور الفعال في أغلب المجالات التنموية.

5-1-2 مجال المشاركة الشعبية في تنمية الريف المصري:[12]

– **مجال تطوير الخدمات والمرافق:** وتشمل المشاركة في قطاعات مختلفة مثل: **قطاع التنمية والتعليم** عن طريق ترميم واستكمال وانشاء مدارس جديدة بمراحل التعليم المختلفة وإنشاء فصول محو الأمية وبناء واستكمال بعض الأسوار المهدمة واستكمال دورات المياه بالمدارس. **وقطاع الصحة** عن طريق انشاء المستوصفات والمجمعات الخيرية وشراء وتجهيز المباني بالأجهزة الطبية والمفروشات. **وقطاع الشؤون الاجتماعية** عن طريق انشاء دور حضانة وتحفيظ قرآن ومحو أمية وجمعيات تنمية المجتمع والجمعيات الخيرية والمساجد ونوادي الأطفال وانشاء دار للأيتام ودار مسنين لكبار السن **وقطاع الشؤون الزراعية** عن طريق انشاء وحدات بيطرية وتطهير الترع وانشاء جمعيات زراعية وإقامة خزانات ري وحفر آبار وخنادق لحفظ المياه وإنشاء مشروعات تسمين دواجن وعجول **والشؤون الشبابية** عن طريق بناء مراكز لرعاية الشباب وملاعب للشباب ووحدات رياضية وانشاء مراكز ثقافية **والشؤون الدينية** عن طريق بناء واستكمال وترميم وتجهيز المساجد والمكتبات الدينية **وقطاع المرافق** عن طريق المساهمة في شراء أراضي لمحطات المياه ومرشحات مياه وإنشاء شبكات مجاري **قطاع الكهرباء** عن طريق المشاركة في إصلاح ماكينات ديزل وإنارة القرى والمناطق المحرومة، تدعيم شبكات القرى، شراء معدات إنارة، **وقطاع النقل** عن طريق المشاركة في إنشاء سنترالات ومكاتب بريد ومواصلات وإصلاح ورصف الطرق.

– **مجال المشاركة في التصميم والتنفيذ: ومن الأمثلة:** على اشتراك الأهالي في عملية التخطيط والتنمية قرية بطرة مركز طلخا – الدقهلية. وعليه فإن **المشروع التجريبي للتخطيط بالمشاركة** يمثل محاولة لتجربة نموذج جديد

للعملية التخطيطية ينتقل بها من شكلها الثنائي الكلاسيكي (المخطط والمخطط لهم) إلى شكل آخر جديد تتحقق في إطاره أقصى درجات المشاركة لمتخذي القرار المحليين والمجتمع المحلي في العملية التخطيطية ويعتمد بشكل أساسي على المعايشة المستمرة لخصائص الواقع المحلي.

من هذا المنطلق كان المشروع التجريبي لتخطيط قرية بطره يمثل محاولة لضبط العمل في إطار تنظيمي مدروس إدراكاً لأهمية البعد التخطيطي في تنسيق جهود التنمية ويهدف المشروع إلى إدخال وظيفة التخطيط العمراني ضمن آليات عمل مؤسسات الإدارة والتنمية المحلية مع التركيز على الاعتماد بصفة أساسية على القدرات الذاتية المحلية في إعداد المشروع التخطيطي وأيضاً التركيز على المشاركة الشعبية في عملية التخطيط من خلال ادماج دور الأهالي أو المجالس المنتخبة في المراحل المختلفة لعملية التخطيط.

ومن الأمثلة أيضاً على المشاركة في التنفيذ: المشروع القومي لبناء 100 مدرسة مساهمة من الشعب المصري عوضاً عن المدارس التي تأثرت بالزلزال في اكتوبر 1992 ويعد هذا من الممارسات التي حققت انجازاً قيماً على الصعيد القومي والوطني والاجتماعي والتنموي. حيث يعتبر هذا المشروع نموذج لتعبئة المشاركة الشعبية وإدارة المشروع الذي نجح في مجابهة المشكلات الناتجة عن تداخل الاختصاصات وتعدد الجهات المعنية وتذليل معوقات التنفيذ في زمن وجيز (أقل من 30 شهراً).

– **برامج التمويل المقترحة:** [11] تنحصر كل صور المشاركة في التنمية الريفية المصرية ضمن إطار **العون الذاتي:**" **self help**" وهو عمليات المشاركة الشعبية الإيجابية في تنفيذ المشروعات التي يحس المواطنين أنها تشبع حاجاتهم. وتنشأ المشاركة الشعبية بالعون الذاتي أساساً في حالة قصور الموارد الحكومية المالية عن الوفاء ببعض حاجات المواطنين الأمر الذي يحفزهم للتعاون مع الحكومة في تلبية هذه الحاجات وفي هذه الحالة لا يبادر المواطنون للمشاركة إلا عند إحساسهم أنهم أمام مشكلة تمس صميم مصالحهم تتوزع المصادر التمويلية لشروق وفق النسب الموضحة في الجدول (4) حيث يلاحظ ارتفاع حجم المورد المال الشعبي، القائم على تبرع القرويين، والذي يشكل حوالي ثلث الميزانية الشاملة، ويلاحظ أيضاً تدني حجم المنح الخارجية، بمعنى أن موارد البرنامج الغالبة هي محلية وعلى الرغم من ذلك يتابع البرنامج سياسته في التنمية. والمشاركة بالعون الذاتي تتطلب أكثر من غيرها من صور المشاركة الأخرى تغيير أنماط سلوك المواطنين من السلبية والتواكل إلى الإيجابية والاعتماد على النفس فضلاً على الأثر التراكمي لوظيفتها التعليمية يفوق آثار صور المشاركة الأخرى.

5 1 3 مجال المعوقات التي تواجه المشاركة الشعبية: [12]

- **المعوقات الإدارية والفنية:**

-عدم وضوح أو كفاية التشريعات أو اللوائح والإجراءات الإدارية أو تعقيدها في مجال المشاركة.

-عدم تشجيع الأجهزة التنفيذية للمشاركة الشعبية.

-نقص الوعي لدى الجهات الحكومية بأهمية العمل التطوعي ونقص الخبرات في إعداد وتنفيذ برامج المشاركة.

- **معوقات لها علاقة بالمتطوعين:**

-ضعف المشاركة الشعبية في المشروعات التنموية بسبب ضيق الوقت للسكان.

جدول رقم (4) يبين المصادر التمويلية لشروق / المصدر: الباحث

موارد حكومية			موارد شعبية
موازنة عامة	منح خارجية للحكومة	قروض صندوق التنمية المحلية	مشاركة شعبية
%64,4	%1,5	% 5,2	%28,9

-ضعف الظروف الاقتصادية للأهالي وانخفاض درجة التعليم ووجود حزازات بين المتطوعين.

- قلة الوعي بين الأهالي بأهمية التطوع وضرورة خروج المرأة للعمل وعدم ثقتهم في جدوى المشاركة الشعبية.

5-2 التجربة الأمريكية:

5-2-1 مشاريع (USDA) في الريف[1]:

يختص (USDA) بتنمية الريف الأمريكي عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً، كأحد الكوادر الفاعلة في الحكومة الأمريكية فالتنمية الريفية المتكاملة هدفه وتحسين وضع الإنسان الريفي غايته، ويدعم برامج الإسكان بالجهود الذاتية المتبادلة بين ساكني الريف، ويقدم قروضاً طويلة الأمد لهم. وقد تبين أن نسبة الاقتراض كبيرة على مستوى الولايات الأمريكية، وهو أهم عوامل نجاح هذا البرنامج توفر الدعم المادي، والمنح لمساعدة الريف لتشييد المباني.

5-2-2 الإستراتيجية التي يتبعها (USDA) في التنمية الريفية:[13]

أ -**دراسة وضع الريف المستهدف وتحديد المشاكل القائمة فيه:**

يسود الفقر وانخفاض متوسط الدخل في أوساط كثيرة من العائلات الأمريكية الريفية، مما يؤدي إلى عدم توفير مبلغ لشراء منزل، بالإضافة لتدهور البيئة العمرانية وبالتالي المستوى الصحي والخدمات، بالإضافة إلى عدم الحصول على سلف نتيجة المكسب القليل، لريفيين غير موظفين غالباً والجهات المقرضة الخاصة تطلب فوائد عالية.

ب -**أهداف (USDA):**

من أهداف (USDA) تقديم المال للريفيين غير القادرين على شراء مسكن يشغلوه وتشييد منازل اقتصادية للأمريكيين الريفيين، وأيضاً تطوير المساكن القديمة القائمة، بإضافة بعض العناصر العمرانية والوصول لمنزل ذو هيكل متين، والجدول رقم (5) يوضح سياسة التنمية الريفية التي يتبعها (USDA) و من ضمنها الأهداف المتنوعة لبرنامجه، والتركيز على فاعلية المشاركة والمساعدة المتبادلة. ويطرح (USDA) عدة آليات للنهوض بواقع الريف وساكنيه، وفق ما تحتاجه كل أسرة، كبرنامج شراء المسكن، وبرنامج المساعدة المتبادلة لبناء مسكن، وبرنامج المساعدة في تطوير ترميم المسكن.

ت -**برنامج التنفيذ:**

يتم تنفيذ البرامج الثلاثة السابقة وفق مجموعة من الاشتراطات والضوابط وفقا لما يأتي:

- **يقدم (USDA) قرضاً للأسر الريفية لشراء منزل جديد أو قديم صالح للسكن** ، ويتم تحديد القسط وفقاً لدخل الفرد ومن دون دفعة أولى، وتصل قيمة القرض حتى 100% وبمدة للتسديد قد تصل لمدة 38 سنة.

ومن الاشتراطات لتقديم القروض، أن يكون المقترض مؤهل للسداد وذو متوسط دخل أقل من 80% من متوسط الدخل في المنطقة المراد السكن بها.

- **البرنامج الثاني (المساعدة في تطوير وإصلاح المنزل):** حيث يقدم (USDA) قرضاً للريفيين الذين لديهم منازل قديمة، تحتاج للتطوير والرميم، وإضافة بعض الخدمات (استبدال السقوف، شراء أو تصليح نظام التدفئة تصليح هيكلي، توصيل مياه الشرب وصرف صحي .... واستعمالات مماثلة)، وعادة ما يكون أكبر قرض يمكن الحصول عليه 20000 دولار أمريكي وتصل مدة القرض إلى 20 سنة. ويسمح بتقديم هذه القروض للأسر ذات الدخل المنخفض (يقل متوسط دخلها عن 50% من متوسط الدخل العام بالمنطقة). وتقدم مساعدات للذين تتجاوز أعمارهم 62 عاماً ولا يستطيعون الوفاء بأقساط القرض أو الفائدة المترتبة، فيمنحون سلفاً بنظام خاص.

[1] USDA is United states Department of Agriculture.

- **البرنامج الثالث (برنامج المساعدة المتبادلة):** يقدم (USDA) مساعدة لأسر الدخل المنخفض في بناء منازلهم الخاصة، تتجلى في قروض للأسر الريفية الراغبة في بناء منزل ولا تملك القدرة على ذلك ويعملون على أساس فردي لكل عائلة مشاركة، وكل أسرة تستلم قرضاً مباشرة من إدارة التنمية الريفية في الولاية، ويحصلون على منحة لاستئجار مشرف وتدفع مصروفات إدارية أخرى، يقوم الأفراد وفق هذا البرنامج بالمشاركة في عملية بناء المنزل، موفرين الإمداد باليد العاملة، التي توفر 65% من العمالة الكلية، وتكون تكلفة البناء قد قلت، بالإضافة لتبادل المساعدات بين الأسر وزيادة أواصر الروابط بينها. وتتكون المجموعة من 8–12 أسرة متجاورة. انظر الجدول رقم (5)، تتراوح فترة إنجاز المنازل بين 8–10 أشهر ويتم انتقاء مستحقي القروض، من الذين يتعهدون بتوفير اليد العاملة سواء منهم أم من جيرانهم.

ث- **برامج التمويل المقترحة:**

يمول (USDA) معظم مراحل المشروع بالسلف والقروض، التي يقدمها لمساعدة الأسر الريفية الأمريكية كما يتعهد بتوفير السكن الاقتصادي للمزارعين الأمريكيين، وتطوير إسكان مناسب للتجمعات الريفية متضمنة المشتغلين في المجال الزراعي. في عام 2004، على سبيل المثال، استثمر حوالي 100 مليون دولار بالتنمية الريفية في السنوات الخمس الماضية في كاليفورنيا، لتطوير إسكان رخيص حديث لعمال الزراعة وعائلاتهم، واستثمر 20 مليون دولار في القروض والمنح لإعادة تأهيل إسكان المزارعين المحليين. تحقق برامج تنمية (USDA) الريفية تقدماً اقتصادياً مدروساً وتحسن نوعية حياة السكان الريفيين، مقدمة استثماراً ومعونة تقنية لتمويل وتبني النمو في ملكية المنازل وتنمية التجارة، والبنى التحتية الحديثة.

جدول رقم (5) سياسة التنمية الريفية التي يتبعها (USDA) في رفع الحالة الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة في الريف الأمريكي سواء بالدعم المادي (القروض والمنح المباشرة) أو التقني

برامج الإسكان Housing Programs / المصدر: www.rurdev.usda.gov/rhs/index.html . بتصرف الباحث

البرنامج	الهدف	طالب المساعدة	الاستعمالات	السكان	قرض/ منحة	الشروط/ المدة
منزل عائلة واحدة امتلاك مباشر قروض	الأمان، منزل متين الهيكل، منازل اقتصادية للأمريكيين الريفيين.	أفراد وأسر يقدمون لتنمية ريفية	شراء، بناء، تحسين، إصلاح أو تأهيل البيوت الريفية كسكن دائم لصاحب الطلب.	مناطق ريفية بتعداد سكاني من 20000 أو أقل.	قرض مباشر	حتى 100% من سعر السوق او التكلفة، تسديد القرض لـ 33/ 38 سنة ، مقدمه قد يكون مؤهل للسداد
منزل عائلة واحدة امتلاك مباشرة	لمساعدة مقدمي طلبات الدخل المنخفض جداً في إزالة	أسر وأفراد يمتلكون منازل يقدمون لتنمية ريفية	القرض والمنحة يتضمنان: تصليح / استبدال السقوف، شراء او تصليح نظام التدفئة،	مناطق ريفية بتعداد سكاني من 200000 أو أقل.	قرض ومنحة مباشرة	مدة القرض لـ 20 سنة في 1% المساعدة للفرد قد لا تتجاوز 20000$ المنح متوفرة فقط لمقدمي طلبات

القروض والمنح	أخطار الصحة والسلامة بإصلاح بيوتهم		تصليح هيكلي، ماء/ أجور توصيل مياه مجاري، واستعمالات مماثلة.			الدخل المنخفض جداً، 62 سنة أو أكبر والتي لا تستطيع تحمل دفع 1% قرض
منزل عائلة واحدة ضمان ملكية قروض	لمساعدة مقدمي طلبات مؤهلين في شراء بيوتهم بضمان قروض الدائنين الخاصين.	الأسر والأفراد يقدمون للاستدانة	القروض قد تخصص لشراء البيوت الجديدة أو المتواجدة.	مناطق ريفية بتعداد سكاني من 200000 أو أقل.	ضمان قرض	30 سنة، نسبة ثابتة سعر الفائدة تفاوض بين الدائن والمستدين، القروض إلى 100% من سعر التكلفة.
المساعدة الذاتية المتبادلة امتلاك بيت قروض	بيوت فردية بنيت من قبل مجموعة مقدمي الطلبات، مع توجيه البناء بواسطة منظمة لا ربحية	أسر وأفراد يمتلكون منازل يقدمون لتنمية ريفية	المقدمون على القروض يعاملون على أساس فردي لكل عائلة مشاركة.	مناطق ريفية بتعداد سكاني من 200000 أو أقل.	قرض مباشر	الأسر الفردية تستلم قرض مباشرة من التنمية الريفية، تحصل المنظمة السكنية اللاربحية على منحة لاستئجار مشرف وتدفع مصروفات أخرى
المساعدة الذاتية المتبادلة منح سكنية	مساعدة أسر الدخل المنخفض في بناء بيوتهم الخاصة.	أشخاص عامة لا يكسبون	المساعدة التقنية لتأهيل وإشراف على المجموعات الصغيرة من الأسر لبناء بيوت بعضهم البعض.	مناطق ريفية بتعداد سكاني من 200000 أو أقل.	منحة	اتفاقية على منحة
إسكان للآجار للعائلات والمسنين القروض	الأمان، هيكل متين، إسكان أجرة ، اقتصادي للمستوى	الأفراد، شركات للمنظمات الربحية التي تتقدم إلى	بناء جديد أو إعادة التأهيل المناسب لإسكان الأجرة.	مناطق ريفية بتعداد سكاني من 200000 أو أقل.	قرض مباشر أو ضمان القرض	يصل إلى 100% من كلفة التنمية الكلية (غير ربحية)، 97% (للربح) فترة 30 سنة إلى 50 سنة لإيفاء الدين،

المباشرة وضمانات القروض	المنخفض لتعديل وملائمة دخل العوائل	التنمية الريفية.				95% من كلف التنمية الكلية (لمنظمات الربح) بإعتمادات لمنخفضي الدخل
حفاظ سكني | منح	إصلاح وإعادة تأهيل المنزل الممتلك بما يلائم دخل العائلات الريفية.	عامة الأشخاص والمنظمات اللاربحية التي تتقدم إلى التمية الريفية	لتمويل الإصلاحات، ونشاطات إعادة التأهيل للعائلة الوحيدة وملكيات الأجرة الصغيرة.	مناطق ريفية بتعداد سكاني من 200000 أو أقل.	منحة	اتفاقية على منحة
العمل الزراعي | اسكان	الأمان، إسكان أجرة اقتصادي لمستوى عمال الزراعة.	المشتغلون في المزارع، منظمات لا ربحية عامة وخاصة.	بناء جديد أو إعادة التأهيل المناسب لإسكان الأجرة.	لا يوجد	قروض مباشرة، منح من غير أرباح.	يصل لـ 102 % من كلفة التنمية الكلية، بحدود 33 سنة وفائدة 1%.

جدول رقم (6) يبين مقارنة بين التجربتين العربية والعالمية (المصرية والأمريكية) / المصدر: الباحث

اسم التجربة	نتائج مقارنة استراتيجيات المشاركة الشعبية في التنمية الريفية المتكاملة بين التجربتين			
	الأهداف	برامج التنفيذ	صور المشاركة الشعبية	برامج التمويل
التجربة المصرية	المشاركة الشعبية هنا هي هدف من أهداف التنمية الريفية لبرنامج شروق التنموي في التجربة المصرية	كان هناك قصور في تنفيذ البدائل إذ لم تنفذ بالشكل المطلوب حيث لم تكن أغلب المباني الريفية مخدمة بشبكات مياه الشرب ولا بشبكات الصرف الصحي وشبكات	•تنحصر كل صور المشاركة الشعبية في تنفيذ التنمية الريفية المصرية ضمن إطار العون الذاتي بسبب قصور الموارد الحكومية المالية •على الرغم من العائد الذي تحققه المشاركة إلا أنها تتعرض في التطبيق العملي لبعض المحددات والمؤثرات والتحديات التي تؤثر على فاعليتها وحجمها. وهذه المحددات تتعلق بمعوقات	تختلف درجة التنمية الريفية باختلاف حجم التمويل وطريقة القروض (بين الدول المتقدمة والدول النامية) فهناك نقص واضح بمصادر التمويل الحكومية في التجربة المصرية حيث توضع السياسات والخطوط العريضة غافلة عن أوضاع أهالي الريف، التي تتباين تبايناً كبيراً، مع معاناة معظم برامج التنمية من عثرات التمويل والمتواضع.

		الكهرباء وبقيت أغلب الطرق ترابية فكانت تلك المشاريع والبدائل عبارة عن مشاريع رنانة لم تخدم الريف بالشكل المطلوب وذلك لضعف الميزانية	إدارية ومعوقات لها علاقة بالمتطوعين ومعوقات فنية.	
التجربة الأمريكية	بينما المشاركة الشعبية في التجربة الأمريكية هي وسيلة وأداة أساسية لإعداد سياسات التنمية الريفية وتنفيذها	تنوعت برامج المساعدات الامريكية للريفيين وتنوعت طرائق التنفيذ وفق اشتراطات وضوابط للنهوض بواقع الريف وساكنيه، وفق ما تحتاجه كل أسرة، كبرنامج شراء المسكن، وبرنامج المساعدة المتبادلة لبناء مسكن، وبرنامج المساعدة في تطوير ترميم المسكن.	تظهر المشاركة الشعبية ضمن برنامج المساعدة المتبادلة حيث تقوم الأسر المتجاورة بمساعدة بعضها البعض في بناء منازلهم موفرين الإمداد باليد العاملة (65% من العمالة الكلية)	•أما التجربة الأمريكية فقد أعطت غنى في التمويل الكبير والعروض وخيارات المنح أمام الأسر الأمريكية كلٌ بما يناسبه •النظام السياسي هو المؤثر الأول في عملية التمويل في دول نظام فيدرالي حيث يلاحظ أن للحكومة دوراً فعالاً في التمويل وزيادة فعالية الأطراف المشاركة في عملية التنمية الريفية.

5-3- مقارنة بين التجربتين المصرية والأمريكية:

وقد تمت المقارنة بين التجربتين المصرية والأمريكية من حيث الاستراتيجيات التي اتبعتها كل منهما واستخلاص النتائج وفق الجدول التالي:

الاستنتاجات والتوصيات:

• لابد من إيجاد سبل ووسائل تمويل متنوعة لعملية التنمية الريفية المتكاملة في سورية بحيث تتراوح ما بين تمويل من الخارج ومصادر غير سورية وبين الاعتماد على تشجيع جميع قطاعات المجتمع السوري المحلية، بما في ذلك القطاع الخاص ليسهم في تعبئة المدخرات وتوفير التمويل والموارد اللازمة، وبالتالي فإن تنوع التمويل من الأهمية بمكان بحيث يجب ألا يثقل الميزانية العامة بقروض خارجية تفوق قدرة الموازنة العامة للدولة على السداد، وفي ضوء ما سبق، لابد من التركيز على النقاط التالية:

-إنشاء صندوق بناء النظام الإقليمي، وهو صندوق يؤمن موارد مالية للتنمية الريفية من خلال فرض ضرائب على الأغنياء والمغتربين في الخارج من خلال الاتفاق مع السفارات؛ إضافة إلى أصحاب الأموال في الداخل بما يتناسب طرداً مع استثماراتهم وأموالهم وثرواتهم، وممن يرغبون بالمشاركة وتقديم العون مادياً من كافة الجنسيات والمستثمرين ورجال الأعمال من الداخل والخارج، مع الأخذ بالاعتبار صغار المدخرين من السوريين، وهذا سيؤدي إلى أكبر مشاركة ممكنة للسوريين في التنمية الريفية.

-العمل على تطوير شراكات استراتجية مع الدول الصديقة لسورية، وصياغة اتفاقيات التمويل الاستثماري مع مؤسسات مالية ضخمة وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية التي بإمكانها أن تعطي قروضاً بفائدة بسيطة على مدى زمني طويل (منظمات وجهات خارجية).

• يمكن تبني نظام الصفقة المتكاملة في التنمية الريفية السورية والذي ينص على أن تقوم الدولة بعقد اتفاقات مع المواطنين في المجتمعات الريفية تقوم بمقتضاه الحكومة بتقديم بعض الخدمات إذا قام المواطنين بتقديم خدمات معينة لمجتمعهم عن طريق الجهود الذاتية.

• إعادة هيكلة الإيرادات العامة للدولة، لضمان استمرار قدرة الدولة على تمويل الاحتياجات والخدمات الأساسية والضرورية.

• يجب توفير الجو العام الملائم للمشاركة الشعبية في التنمية الريفية عن طريق تكافؤ الفرص، اللامركزية، سيادة القانون، اطمئنان المواطنين، ايجاد وتدعيم المؤسسات التي يشارك المواطنين من خلالها...إلخ.

-البيئة القانونية والتشريعية من أهم العوامل المساعدة على العملية التشاركية لذلك يجب إعادة النظر في القوانين والتشريعات السورية الناظمة لهذه العملية وتطبيقها على أرض الواقع ومحاولة تطويرها والتي نذكر منها: سوريا مشاركة في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جينيرو البرازيل عام 1992 م، وبالتالي فهي ملتزمة بكل ما خرج عن المؤتمر من التزام نصت عليه الأجندة 21 بتفعيل دور السكان في الوصول إلى التنمية المستدامة وأهمية مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بها.

-المرسوم التشريعي رقم 5 المعدل بالقانون رقم 41 لعام 1982 م، وهو قانون إعداد المخططات التنظيمية، والذي ينص على إعلان المخطط التنظيمي أول مرة بعد إعداده وقبل المصادقة عليه في بهو المحافظة لمدة ثلاثة أشهر والإعلان عن ذلك في الصحف الرسمية لإعطاء الفرصة للمواطنين لتقديم الاعتراضات، بعد مرور سنة على المصادقة على المخطط يتم عرضه مرة أخرى للمواطينين ليقدموا اقتراحاتهم، وبعد ذلك يتم عرضه بشكل دوري كل ثلاث سنوات وتدرس اقتراحات المواطنين من قبل لجنة خاصة للنظر في إمكانية الأخذ بها.

-القانون رقم 9 عام 1972 م وهو قانون التوزيع الإجباري، ويعطي السكان (المالكين) فترة زمنية تقدر بستة أشهر لكي يقوموا بتقسيم الأراضي وفق المخطط التنظيمي واعطاء نسبة الخدمات العامة 31 % من نسبة المقاسم، وفي حال لم يقم السكان بذلك عندها تقوم السلطات المختصة بذلك.

-وصفت الخطة الخمسية العاشرة في العام 2006 م المشاركة على أنها "مبدأ أساسي."

- تطبيق مبدأ اللامركزية في الحكم وإنشاء وزارة الإدارة المحلية.
- الحفاظ على النسيج الفريد للمدينة القديمة وإجراء الترميم اللازم لها.
- تحسين شروط الحياة ضمن المساكن والأحياء السكنية وإعادة تأهيل الخدمات والبنى التحتية.
- تشجيع التنمية الاقتصادية والاستثمار وإقامة المشاريع ضمن المدينة، وعدعم الحياة الاجتماعية.

- تفعيل مبدأ اللامركزية في إدارات الدولة وإعطاء صلاحيات واسعة للسلطات المحلية والمجتمع المحلي الريفي فيما يخص سياسات التنمية الريفية وإدارتها لكن ضمن الإطار الوطني وبشكل أساسي من خلال تحديد المسؤوليات والحقوق المحلية بشكل واضح.
- تطبيق مبدأ تفريع السلطات والذي يشكل أساس اللامركزية بحيث تكون السلطات المنتخبة من قبل المواطنين هي السلطات التي تعمل معهم على اتخاذ القرارات التي تخص التنمية الريفية المتكاملة.
- بناء القدرات وتقديم الدعم الفني والمالي للسلطات المحلية لكي تقوم بعملها، مع دمج وربط عمل وقرارات السلطات المحلية ضمن خطط التنمية الوطنية.
- إنشاء قنوات اتصال فعالة بين السكان ومختلف المستويات الحكومية، وتأسيس نظام معلومات شامل يتضمن كافة المستويات الحكومية ومتاح لجميع الأطراف الفاعلة من السلطات المحلية والمختصين والمواطنين.
- العمل على توعية السكان بأهمية العمل التطوعي وحثهم مع ذويهم على المشاركة الفاعلة في الأنشطة الريفية.
- لا بد من التعرف على القيادات المحلية وتشجيعها وتدريبهم على فهم العوامل الاجتماعية في الحياة الريفية وتدريبهم على مهارات الاستماع والانصات واحترام الفكر الشعبي فيكونوا قادرين على استشارة الناس لخدمة أنفسهم وتنمية قدراتهم على المشاركة.
- لابد من خلق جيل متدرب على المشاركة الديمقراطية ويستمتع بالقدرة على المساهمة في العمل الجماعي والقدرة على التعبير والقدرة على الاقناع ويستمتع بالاسهام في العمل الجماعي.
- كذلك لابد من زيادة الاعتماد على مساهمة الشباب والنساء في مشروعات التنمية الريفية لضمان قوة برنامج الإصلاح وخدمات التوسع فيه لمدى أطول.
- يجب تشجيع الهيئات البحثية والجامعات السورية على دراسة المشاركة الشعبية وقضاياها وإشراكها كطرف أساسي في هذه العملية، لقدرتها على تأمين الدعم الفني اللازم بقدر عال من الاحترافية والموضوعية بناء على أسس علمية مدروسة.
- الإعداد الدقيق والمدروس لبرامج المشاركة الشعبية في التنمية الريفية والتي تحدد نوع ودرجة ومستوى المشاركة، ومتى تتم عملية المشاركة، ومن هم المشاركون، وما هي حدود المشاركة، ودمج هذه الخطط والبرامج ضمن الخطط والبرامج الإقليمية والوطنية.

• الاستفادة من التجارب العالمية، خاصةً التي تقارب الاشتراطات المحلية، وما وصلت إليه هذه التجارب والتي استطاعت أن تحقق الشيء الكثير في مجال المشاركة الأهلية لاسيما في مجال التنمية الريفية المتكاملة.

المراجع:

1.الزغبي، صلاح الدين. *التنمية الريفية المتكاملة في الدول النامية وفي إطار التخطيط الإقليمي* . الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2004 م، 557.

2. الغنيمي، رياض. *أصول التنمية الريفية*. الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 2010م، 317.

3.غنيم، محمد عثمان. *مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي* . الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، عمان، 2005 م، 67.

4. شوقي، عبد المنعم. *مداخل تصورية اجتماعية وتعاونية في تنمية الريف المصري والعربي*. الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2004 م، 434.

5.المقداد، خلود. *أهمية المشاركة الأهلية في إعادة الإعمار*. مجلة فكر، دمشق، العدد 120، 2014 م، 74-68.

6.غنيم، محمد عثمان. *التخطيط أسس ومبادئ*. الطبعةالأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، 2001م، 59.

7.كيمونكس، *إدارة التنمية المتكاملة للقرى والتخطيط العمراني*. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، القاهرة، 1995 م، 3.

8. خشمون، محمد. *مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية* . رسالة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010 م، 413.

9. الزحيلي، علا. *التشاركية في إعادة التأهيل الحضري للمناطق التاريخية* . رسالة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، 2015م، 131.

10. قرارية، منال عرسان. *آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية* . رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2004م، 147.

11. موسى، عهد مطانيوس. *تحديد الاستراتيجية التنموية والتخطيطية للقرى وتحليل متغيراته*. رسالة ماجستير، القاهرة، 2007م، 251.

12. جهاز بناء وتنمية القرية المصرية. *تنمية المشاركة الشعبية*. بمؤتمر التنمية الريفية المتكاملة (شروق)، القاهرة، 2006م، 118.

13. محمد كمال، عزة. *تقويم أداء الجهات المشاركة في عملية التنمية الريفية* . رسالة ماجستير، القاهرة، 2001م، 162.

14.SENOFF, H. *Community participation Methods in Design and Planning*. 2nd.ed. John Wiley & Sons, Canada, 1999, 205.

15.Habitat (UNCHS). *Human Settlement Development Through Community Participation.* Nairobi, 1991, 18.

16.SHABAKA, Sh. An *Approach To Users Responsive Housing In The Egyptian Context*, Unpublished Ph.D. In Architecture, Cairo University, 1991, 189.

17. COHEN, J. M; UPHOFF, N. *Rural Development Participation: Concepts And Measures for Project Design, Implementation & Evaluation*. Rural Development Committee, Centre for International Studies, Cornel University, 1977,125.

18.ZEISEL, J. *Sociology and Architectural Design*. Russell Sage Foundation, New York, 1975, 52.